

Dengê Kurdistan

صوت كوردستان

دورية للحزب الديمقراطي الكردستاني – سوريا

العدد الثامن / تموز 2001

kdps@email.com www.kurdayeti.de

P.O.Box: 410120, 53023 Bonn

Konto-Nr.:67280, BLZ:38050000, Sparkasse Bonn

وذلك بذريعة الدفاع عن الأمة العربية وتنفيذا لشعارات الوحدة والحرية والاشتراكية العربية وقبل كل شيء تحرير الأراضي المغتصبة سواء في فلسطين أو الجولان السوري، وتمكن النظام بذلك من بناء جيش سوري قوي واستفادت من خبرات الأنظمة الحاكمة في البلدان الاشتراكية في تقوية أجهزتها القمعية والأمنية وتدجين الأحزاب المسماة بالتقدمية!! ومنها الحزب الشيوعي السوري الذي قاده الكردي المشقي خالد بكداش إلى أحضان الحزب الحاكم وما أطلق عليه اسم **الجبهة الوطنية التقدمية**، التي تحولت مع الأيام إلى أحزاب الظل، وكانت حجتها في ذلك التواطء السياسي الكبير على حساب الأيديولوجية ومصالح الشعب السوري: التحديات الامبريالية والصهيونية ومصالح البلدان الصديقة والحفاظ على الوحدة الوطنية...

وبعد رحيل مهندس الحركة التصحيحية وباستثناء المنتفعين من النظام القائم وهم في معظمهم بعثيون أو ممن أصابهم الولاء المطلق بفقدان الوعي، وجد السوريون أنفسهم مضطرين للحديث مرة أخرى عن موضوع تصحيح المسارات وتوفير الأجواء لقيام المجتمع المدني، بل قام بعضهم بطرح مشاريع شاملة للخروج من القوقعة ومن أبرزها مشروع **رياض سيف** المسمى **بحركة السلم الاجتماعي** بتاريخ 2001/1/31 وتطرق فيه إلى المبادئ الأولية للحوار والسلم الاجتماعي بين الفئات العرقية والدينية وبين المواطنين ومؤسسات الدولة وفي علاقات الحياة اليومية، كما تناول موضوع تطور الحياة السياسية السورية ومفاهيم المواطنة والانتماء الوطني وحقوق الإنسان والمجتمع المدني واقترح مشروع برنامج سياسي، اجتماعي، اقتصادي، قابل للمناقشة والحوار والتعديل والتحسين، مما أثار غضب المسؤولين البعثيين ودفعهم إلى اتهام المشروع بأنه مجازف للحقيقة ويستهدف القضاء على عروبة سورية ومنهم الدكتور **فيصل كلثوم** الذي اعتبر المشروع فكرا مصدره الأجنبي ووصفه بأنه خطير ومخيف.. ومنهم **فاتح جاموس** الذي اعتبر المشروع مليئا بالإنشاء وطالب بأن يحل محله مصطلح **"النظام السياسي الديمقراطي"** في حين أنكروا بعض البعثيين الذين كثر هرجهم ومرجهم حيال المشروع بأن ليس في سورية مشكلة وطنية وليس هناك داع إلى سلم اجتماعي أو أي تحويل وتغيير في بنية النظام الذي اعتبروه **"إنسانيا عادلا مزدهرا وقويا"** ولكن الحقائق الموجودة على أرض الواقع تفضح هذه الادعاءات وبخاصة الوضع المعيشي للطبقات الشعبية، سواء في الأرياف أو في المدن

"مؤامرة الديمقراطية"

أم تظل مومياء محنطة؟

عرف بعضهم سوريا ما قبل حكم الرئيس الراحل **حافظ الأسد** (1970-2000) بدولة الانقلابات العسكرية. وبعد قيام حركته التصحيحية داخل حزب البعث الحاكم والقوات المسلحة ساد البلاد ما يمكن تسميته باستقرار السلطة وضبط طموحات العسكريين الذين كانوا يغامرون فيما مضى للوصول بدباباتهم إلى داخل العاصمة والاستيلاء على الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية منذ تكوين سوريا الحديثة كدولة مستقلة بعد الحرب العالمية الثانية. وهذا ما حقق للحركة التصحيحية مجالا أوسع لبناء قاعدة لها ممتدة إلى جميع أنحاء البلاد وتثبيت سياسة متوازنة على الصعيدين العربي والعالمي، وذلك بالاستفادة من ثلاثة أركان أساسية في هذه السياسة: الموصفات القيادية التي توافرت للرئيس الراحل **حافظ الأسد** ومنها حنكته السياسية وشخصيته الهادئة وعدم توريطه سوريا في ورطات كبيرة كالتى أوقع فيها جاره **صدام حسين** العراق وشعبه مرات ومرات... حتى أن تدخله الطويل الأمد في لبنان كان بعد تفكير هادئ وحسابات كبيرة ودقيقة لكافة أوجه الصراع اللبناني وما يترتب على ذلك من رد فعل دولي محتمل..

استخدام العصا الغليظة وكل أشكال العنف المنظم من قبل النظام ضد أي معارضة حزبية داخلية أو شعبية من خارج إطار الحكم، سواء في الجيش والإدارة أم في الشارع العام واللجوء أحيانا إلى القمع الدموي والاستعانة بأجهزة عديدة وقوية ومتشعبة من الأمن العسكري والأمن السياسي والأمن الحزبي والأمن القيادي وغير ذلك من القوى التي تحولت خلال سنين الحكم الطويلة إلى مؤسسات سرية لها عبء كبير على الاقتصاد السوري وإلى نشوء بيروقراطية أمنية تستخدم عشرات الألوف من المواطنين الذين استغلوا مناصبهم ووظائفهم للإثراء على حساب الشعب، وهذا ما ساد في الإدارات العسكرية والاقتصادية والحزبية وفي دوائر الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة بحيث بات التغيير أو مجرد التحدث عنه خيانة وطنية وخطرا على أمن الدولة...

والركن الثالث في تلك السياسة كان الاعتماد الكبير على البلدان الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي المنحل،

تعرف الديمقراطية منذ الحكم الأموي، ولا يمكن اتخاذ الامبريالية والصهيونية على الدوام ذرائع لتمير سياسة التفسخ وتبرير التراجعات الكبيرة على الصعيد الاقتصادي والدفاع عن سياسة القمع البوليسي والتنكر لللائحة حقوق الإنسان العالمية التي وقعت عليها سورية.

وليكن معلوماً أن كل أشكال العدوان الخارجي ما كانت لتتمكن من شعب من الشعوب دون وجود ثغرات في البناء الداخلي سياسياً أو ثقافياً أو عسكرياً، وأن بلاداً فيها مراقبة مباشرة من قبل المعارضة على الحاكمين، وتفتح فيها الاتجاهات الفكرية والسياسية المختلفة وتشارك فيها الأقليات القومية والدينية في تقوية نسيجها الاجتماعي تكون أكثر قدرة على مقاومة وصد الهجمات الخارجية ومستعدة دائماً أكثر من أي نظام شمولي استبدادي على مواكبة العصر وتجاوز التحديات الكبيرة التي تقف في وجه مسارها الحضاري... لذا فإن من الحكمة والعقل أن يستمع الحاكمون إلى صوت الشعب أيضاً لا أن يقولوا ما قاله **فرعون** لشعبه وطالبه بأن لا يرى إلا ما يراه هو وحده...

توضيح هام

كما هو معلوم لدى كثير من الناس فإن الأكراد السوريين في أوروبا انتظروا طويلاً زيارات الرئيس السوري الدكتور **بشار الأسد** إلى كل من فرنسا وألمانيا حيث يتواجدون بصورة رئيسية ليقوموا بالتظاهر والاحتجاج مطالبين بإلغاء المشاريع العنصرية الحاكمة المطبقة بحق شعبهم في الجزء الملحق بسوريا من كردستان. وعسى الرئيس الذي وعد لدى توليه مقاليد الحكم منذ فترة وجيزة بقيادة البلاد نحو مزيد من الازدهار والانفتاح، أن يلتفت إلى ما يعانيه جزء هام من الشعب السوري حاولت السلطة الحاكمة منذ عقود طويلة كتم صوته وتهميش حركته القومية وتنفيذ سائر أشكال المخططات الشوفينية ضده في عزلة إعلامية وبعيدا عن أنظار الرأي العام العالمي. خاصة وإن أجهزة الحكم في البلاد تقف حائلاً بين الشعب الكردي ورئاسة الجمهورية وتمنع وصول مطالبه إلى رأس النظام وتخفي المذكرات المرفوعة في الأدرج، كما أن الإعلام السوري لا ينقل بأمانة ما يجري في البلاد من سلبيات بل يكتم الحق ولا يظهر إلا ما يريد الحكم إظهاره، أما في أوروبا فالوضع يختلف إلى حد كبير ويمكن إيصال صوت الشعب المقهور إلى القصور الزجاجية التي تستقبل فيها الضيوف.. فعلاً قام الأكراد في فرنسا وألمانيا بالتظاهر من أجل الحقوق القومية الكردية المشروعة ومن أجل إلغاء أحكام الطوارئ ومنع التعذيب وللإفراج عن المعتقلين السياسيين كافة ولإنهاء الوضع الاستثنائي الذي يعيشه الشعب الكردي تحت وطأة المشاريع العنصرية كالحزام العربي والاحصاء الاستثنائي ومشروع التعريب القسري والشامل. والعالم الحر كله يرى في التظاهر السلمي حقاً إنسانياً وجزءاً لا يتجزأ من موضوع الحريات الأساسية.

وحيث أن الإعلام الألماني ومن قبله الفرنسي قد أولى الاهتمام بالتظاهرات الكردية وتحدث عن مأساة الكرد والسياسة العنصرية التي ينفذها البعث السوري ضد الشعب الكردي ووقفت منظمات حقوق الإنسان الأوروبية والدولية مع الأكراد ومطالبهم، فإن ماكينة الدعاية المضادة للسفارة السورية في مدينة **بون** شرعت بعد زيارة **الأسد** مباشرة في تجهيز قائمة بالمشاركين في هذه المظاهرات وتحدثت إلى عملائها من الأكراد بصدد المشاركين وأسمائهم وأعدادهم وأطلقت التهم الباطلة المروعة ومنها أن الأكراد قد شاركوا المنظمات اليهودية والإسرائيلية في التظاهر ضد زيارة

الكبيرة، إلا أن بعض العقلاء رأوا في مشروع **رياض سيف** الذي قدم فيما بعد إلى محكمة أمن الدولة بادرة أمل باتجاه التحول إلى الديمقراطية وترسيخ الوحدة الوطنية وبخاصة مسألة مطالبته بضرورة إفساح المجال للأقليات القومية والدينية لتتألق خصوصياتها وميزاتها التي ستساهم في إغناء وتطوير الوطن... وطبيعي أن هذا سيفيد الشعب الكردي في سورية أيضاً، هذا الشعب الذي تعرض ولا يزال إلى الغبن وعدم الإنصاف طيلة المراحل التي مرت بها سورية منذ الاستقلال، ومورست بحقه سياسة اضطهاد عنصري عرفلت نموه وتطوره الاجتماعي والاقتصادي والثقافي على الرغم من أنه يشكل الكتلة الأثنية الثانية سكانياً في البلاد بعد الشعب العربي، كما هو الحال في العراق. واعتبار هذا التنوع الثقافي والقومي والديني في البلاد من جانب **رياض سيف** ميزة إيجابية ومصدراً من مصادر قوة الشعب السوري وإغناء حضارياً فيه شيء كثير من الوعي الاجتماعي والذكاء السياسي والإخلاص الوطني.

ولم يتوقف الأمر عند أصحاب المنديات والمشاريع المستقبلية بل طالب الرئيس الشاب **بشار الأسد** نفسه في بداية عهده بضرورة التخلص من الخوف والتردد والتقدم بخطى ثابتة نحو تحقيق مزيد من الحريات الأساسية والانفتاح والازدهار في البلاد والاستفادة من التجارب والخبرات الوطنية والانضمام إلى الموكب الحضاري الإنساني والخروج من القوقعة الضيقة التي تم حشر سورية فيها، أو هذا ما فهمه المراقبون من خطاب اعتلائه كرسي الحكم...

ومن السوريين من طالب بإعادة تقييم دور بعض الشخصيات والأحزاب التي أبعدت عن الساحة السياسية كالحزب السوري القومي الاجتماعي ومنهم من شدد على أن ليس النظام كله ضد الديمقراطية وإنما فئة المنتفعين من بقائه على حاله وهم أقلية حسب ادعائهم، ومنهم من تطرق بإسهاب إلى وضع الشعب الكردي في بعض المنديات مثل **حسن صالح**، حيث ثار بعض المستمعين له في وجهه في إحدى الندوات ولم يرق لهم سماع اسم الكرد أو التطرق إلى مشاكلهم ليثبتوا بذلك عدم إيمانهم بالديمقراطية أصلاً...

ويمكن القول بأن بداية عهد **الأسد الثاني** تميزت بما يمكن وصفه بإعطاء الميكروفون بعض الوقت لجمهور المتفرجين ليعبر عما يختلج في صدره من مشاعر وطنية وما يحمله من أفكار سياسية ومشاريع مستقبلية، إلا أن حق امتلاك الميكروفون واستخدامه به يعود إلى القائمين على **مسرح الهزل** دون غيرهم، وبالفعل فإن الحكومة السورية سرعان ما احتجت عبر قنواتها الإعلامية والحزبية على هذا **"الانفلات غير المعهود"** وشدت اللجام وصبت جام غضبها على المنديات الثقافية ومن يقوم بها وعملت كل شيء للقضاء على تأثيراتها في المحيط السوري بشكل عام ودخل المؤسسة الحاكمة بصور خاصة.

وفي الحقيقة فإن سورية التي بلغ عدد مواطنيها أكثر من 17 مليون نسمة لا ينمو فيها الدخل الوطني إلا بنسبة ضئيلة للغاية وتعاني من أمراض العجز وتراكم الديون الخارجية وتدني العملة الوطنية وانخفاض مستوى الدخل الفردي وبخاصة لسواد الشعب، ويتطلب سائر أنحاء الجسم السوري إصلاحات جذرية في القطاعات المختلفة من تعليم وصحة وخدمات وتجارة وغيرها، وبالتالي ضرورة إنهاء وضع الفساد الإداري على كافة المستويات الحكومية وكل تأجيل وتأخير في المعالجة يزيد من وضع المريض سوءاً وفي الطين بلة.

وفي وضع كهذا الذي عليه سورية اليوم لاتجوز السخرية لأحد من المطالبين بالديمقراطية أو اتهامهم بالعداء للوطن، وتوجيه التهم الباطلة إليهم بالتعامل مع الأجنبي أو مع إسرائيل بحجة أن البلاد لم

- الأسد ، لذا رأينا من واجبنا توضيح الأمر وتنفيذ هذه التهم الملفقة 6-
ونقول: 7-
أولا : تهمة تعامل الأكراد مع اليهود واسرائيل 8-
اسطوانة بعثية قديمة تعود إلى بدايات ظهور الحركة القومية 9-
الكردية والبعثيون يستخدمون هذه الاسطوانة باستمرار لتشويه 10-
الوجه الناصع للحركة القومية الكردية. 11-
ثانيا : ظهرحتى الآن بين العرب ومنهم بعثيون 12-
جواسيس وعملاء تعاونوا مع اسرائيل واليهود ولكن ليس هناك 13-
كردي واحد خان بلاده مثلما خانها بعض العرب والبعثيين. 14-
ثالثا : الأكراد لم يتظاهروا ضد زيارة الأسد كما 15-
نشرت بعض الصحف العربية وإنما طالبوا بحقوق عادلة لهم من 16-
سيادة الرئيس السوري لا يستطيعون التظاهر من أجلها في بلادهم 17-
وبدليل أنه في آخر مظاهرة كردية في سوريا بتاريخ (2001/6/1) 18-
تم اعتقال عدد كبير منهم وبعضهم لا يزال موقوفا. 19-
رابعا : المنظمات التي شاركت في مظاهرة الأكراد 20-
في أول يوم للزيارة في برلين كانتا (لجنة العفو الدولية والمنظمة 21-
العالمية للشعوب المهددة بالفناء) وكلتا المنظمتين ليستا يهوديتين 22-
وهما موضع اعتراف دولي كبير. وفي اليوم الثاني لم تشارك أي 23-
منظمة دولية - حسب ما نعلم - في المظاهرة الكردية الثانية. 24-
خامسا : تظاهرت جماعة يهودية في اليوم الأول 25-
من الزيارة في برلين في مكان آخر بعيد عن مكان مظاهرة الأكراد
ولم يكن هناك أي تنسيق بين الطرفين أو أي لقاء أو أي اتصال لا
قبل المظاهرة ولا بعدها. وهذا التصادف لا يعني أبدا أن الأكراد
عملاء أو جواسيس لاسرائيل وغيرها.

هذا وتم أيضا توقيف أكراد من القاصرين الذين لم يبلغوا الثامنة
عشرة من العمر بعد، بتاريخ 2001/6/30، وهم:

- ابراهيم أحمد ابراهيم
ريزان حميدي بن نوري
بانكين علي بن عصمت
محمد بلو بن خالد
محي الدين رشو بن مصطفى
- سادسا : كلنا نعلم بأن المتعاونين مع اسرائيل هم 1-
حكام وضباط استخبارات عرب وسياسيون عرب كانوا بالأمس 2-
أصحاب الشعارات الكبيرة واليوم يأكلون مع زعماء اليهود 3-
وجنرالات اسرائيل الكباب والتبولة على موائد الحوار.. 4-
سابعا : لتعلم السفارة السورية بأن الذين يخونون 5-
الشعب الكردي ويقدمون لها المعلومات حول أبناء جلدتهم قد
يتعاونون مع جهات أخرى معادية (!!) دون علم السفارة لأن
التاريخ علمنا بأن الخائن لشعبه خائن للجميع... وكفى توضيحا!

إن اللجنة التحضيرية لبارتي ديموقراطي كردستان سوريا إذ تشجب
مثل هذه الاعتقالات التعسفية والمنافية للائحة حقوق الإنسان الدولية
تطالب الحكومة السورية بالإفراج الفوري عن كل الموقوفين والكف
عن اعتقال المواطنين لمجرد قيامهم بالتعبير عن آرائهم السياسية
والتظاهر السلمي ، ويجدر بالذكر أن الأكراد حملوا في تلك
المظاهرة المرخصة صورا للرئيس السوري ولكنهم تعرضوا إلى
تجاوزات الشرطة المرافقة للمظاهرة وتحرشاتهم وكان المفروض
أن تقوم الشرطة بحماية المتظاهرين وتوفير الأمن لهم لا بالاعتداء
عليهم وجرح بعضهم وكسر أقدام آخرين ..

فعايات

قامت اللجنة التحضيرية لبارتي ديموقراطي كردستان
سوريا في 2001/7/10 أمام مدخل المستشارية الألمانية
في برلين أثناء زيارة الرئيس السوري بشار الأسد
بالتعاون مع المنظمة العالمية للشعوب المهددة
بالفناء GfbV وأمنستي انترناسيونال (ai) بالاحتجاج
على سياسة الحكومة السورية تجاه الشعب الكردي

- (تم اعتقالهم في 2001/6/1)
بتهمة مقاومة النظام الاشتراكي والإضرار بالأموال العامة حسب
ادعاء النائب العام الأول بحلب
كتاب النائب العام بحلب رقم 319
تاريخ 30 حزيران 2001
(المدعى عليهم مطلوبين في التحقيق الثاني بحلب بالادعاء رقم
3598 تاريخ 2001 /6/30)

- 1- كور مستقالو بن بلال
2- محمد طهار بن ناصر
3- لقمان كوله بن محمد
4- حسن حمو بن عمر
5- عبد الرحمن قنير بن داوود

وطالبت بتوفير الحريات السياسية والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان وإنهاء سياسة التعريب والتهجير والتمييز تجاه الأكراد وبالإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين ومن ضمنهم (24) كرديا منهم (5) لم يتجاوزا الثامنة عشرة من العمر. هذا وقدمت اللجنة التحضيرية للحزب قائمة بأسماء المعتقلين الأكراد منذ 2001/6/1 للإعلام العالمي والمنظمات الدولية التي أرسلت القائمة بدورها إلى المستشارية الألمانية ووزارة الخارجية الألمانية بهدف مطالبة الرئيس السوري بالإفراج عنهم فورا. هذا وقد شارك الحزب الاشتراكي الكردي في سوريا في الاحتجاج بفعالية وقوة، في حين رفضت الأحزاب الكردية الأخرى نداء المنظمة العالمية للشعوب المضطهدة الموجه إليها بحجج وذرائع اعتبرت المنظمة مجرد " تأخر وتأخير كردي" لا مبرر لهما و " محاولة إجهاض التعاون بين الحركة الكردية والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان في مجال الدفاع عن حقوق الأكراد وفضح السياسة السورية" وأصرت على أن تقوم بمظاهرة خاصة بها في اليوم التالي. هذا ولقي الاحتجاج اهتماما كبيرا من قبل عدد من محطات التلفزيون والجرائد والإذاعات الألمانية والعالمية والعربية ونشرت الصور والمقابلات مع المتظاهرين ..